



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2022/01/31 – 2022/01/01

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يناير فرض حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاماً. وقد ترتب على تشديد الحصار تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

وخلف استمرار الحصار الإسرائيلي كارثة حقيقية في قطاع غزة، وعمق الأزمات الإنسانية والمعيشية لآلاف الأسر، حيث أصبح أكثر من نصف سكان القطاع فقراء، ووصلت نسبة انتشار الفقر بين السكان 53%. كما يعاني سكان القطاع من ارتفاع خطير بمعدلات البطالة، التي بلغت 47%، وبواقع 230 ألف عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 74%¹، ويصنف أكثر من 68.5% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً².

على صعيد المعابر التجارية، ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً على توريد آلاف السلع إلى قطاع غزة بشكل كامل، ومن ضمنها مواد أساسية لازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال فترة العدوان على غزة في مايو 2021، ومعدات ومواد لازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان. كما واصلت قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"³، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

وعلى صعيد حركة الأفراد، ما تزال قوات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على الفئات المحدودة التي تسمح لها بالمرور عبر معبر بيت حانون "إيرز" بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات قطاع غزة، ومحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية.

القيود على حركة الأفراد

● **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت خلال شهر يناير سفر 577 مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية، وذلك من أصل 1547 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (37.2%) من إجمالي الطلبات المقدمة.

وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 35 طلبات لأسباب أمنية (2.26%)، ولم ترد على 50 طلباً (3.23%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 438 طلبات (3.23%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من مريضين تغيير المرافق

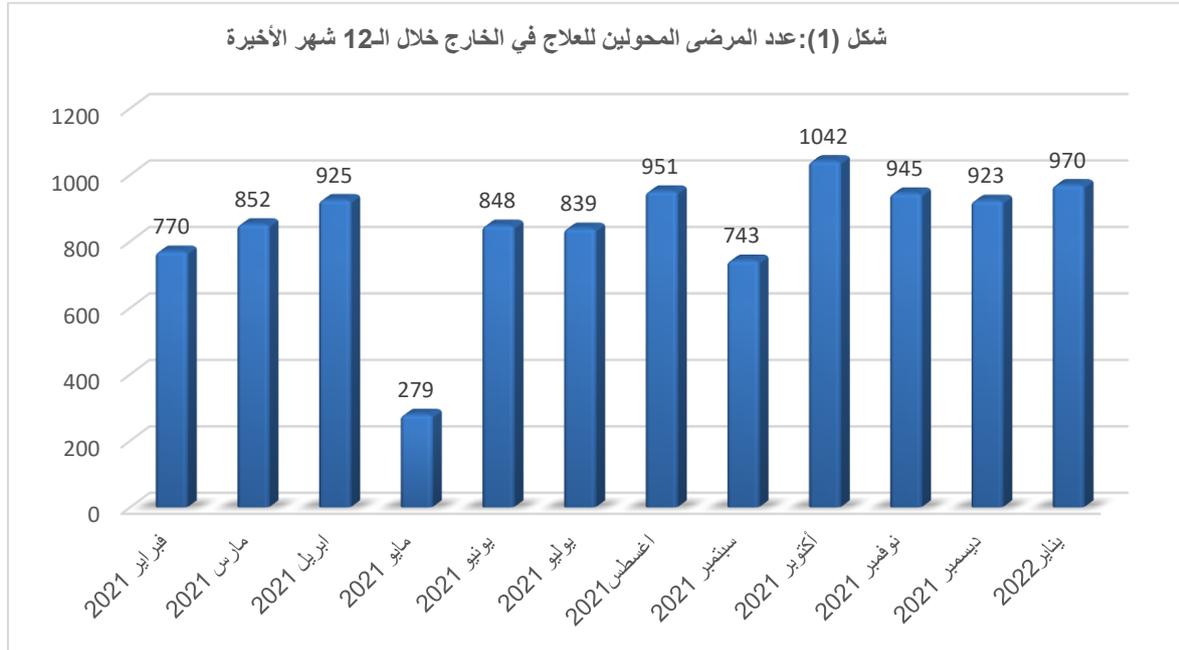
1 " لإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2021"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 15 فبراير/شباط 2022.
2 التقرير القطري لبرنامج الأغذية العالمي، منشور في سبتمبر 2021، https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000132703/download/?_ga=2.21059519.525544524.1645352914-1455307423.1643703786
3 - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

(0.13%)، وطلبت من 12 مريضاً موعداً حزيناً جديداً في المستشفى (0.78%). وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج.

جدول رقم (1): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال يناير 2022، هيئة الشؤون المدنية

نوع النتيجة	العدد	النسبة
1. لا يوجد رد	50	3.23%
2. تحت الدراسة	438	28.31%
3. موافقة	970	62.70%
4. مرفوض	35	2.26%
5. موعد جديد	12	0.78%
6. تغيير مرافق	2	0.13%
7. إلغاء من المستشفى	40	2.59%
المجموع الكلي	1547	

شكل (1): عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الـ 12 شهر الأخيرة



- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافرين، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية و مواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يناير لـ **27173** شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم **970** مريضاً، و**560** شخصاً لحاجات شخصية، و**23210** تاجراً، و**281** تاجر B.M.C، و**276** شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، و**172** من المواطنين العرب 1948، و**164** مواطن للسفر عبر الجسر، كما سمحت بمغادرة **464** مواطن مسيحي من قطاع غزة بمناسبة الأعياد. وقد عاد إلى قطاع غزة **22668** شخصاً، من بينهم **865** مريضاً، و**576** شخصاً لحاجات شخصية، و**18904** تاجراً، و**216** تاجر B.M.C، و**313** شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، و**151** سفر عبر جسر "معبر الكرامة" مع المملكة الأردنية، و**140** من المواطنين العرب 1948، و**2** من المعتقلين الفلسطينيين الذين أطلق سراحهم.
- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر يناير لذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تنص المادة **116** من الفصل الثامن لاتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة السماح لكل معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر الاستطاعة وخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو إصابته بمرض خطير.

القيود على حركة البضائع والسلع

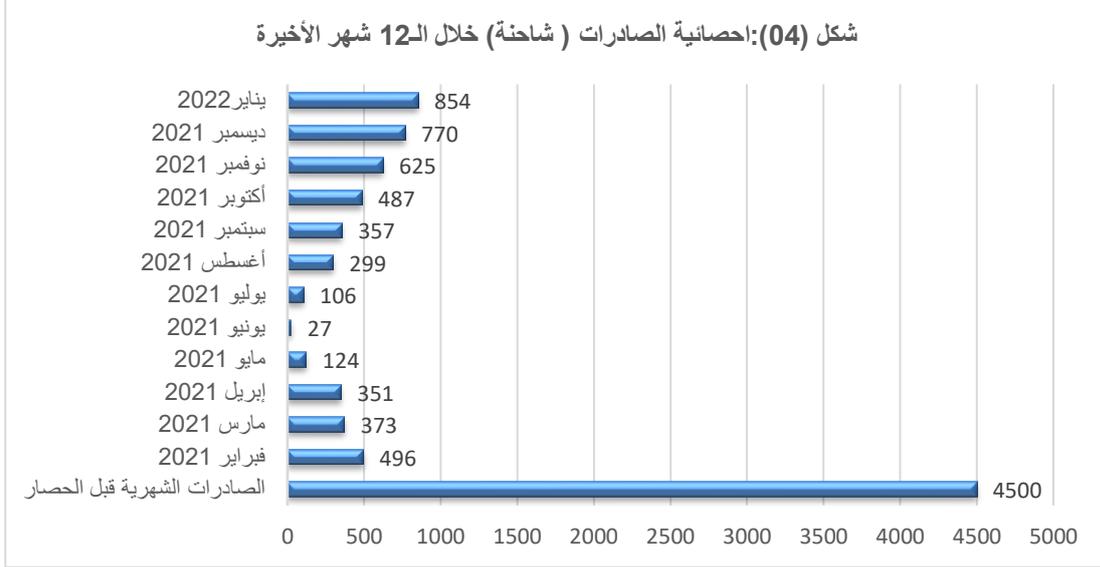
- تواصل قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد **62** صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.
- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يناير بتوريد **7735** شاحنة، منها **380** شاحنة مساعدات، و**457** شاحنة محروقات، و**6898** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد **2053** شاحنة من معبر رفح، تحتوي **581** شاحنة منها على محروقات، و**1472** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.



- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تعقيد هذه العملية، حيث تعتمد سلطات الاحتلال على تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها.

ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى إسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يناير بتصدير 854 شاحنة منها 563 شاحنة إلى الضفة الغربية، و230 شاحنة إلى إسرائيل، و61 شاحنة إلى العالم الخارجي وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر يناير 2022 ما نسبته 18.9% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.



الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر يناير 9899 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه 9708 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 512 مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وفيما يلي جدول يوضح حركة السفر عبر معبر رفح البري:

جدول (3): حركة المواطنين على معبر رفح خلال يناير 2022، الهيئة العامة للمعابر والحدود

البيان	مغادرين	قادمين	مرجعين
حاملو الجنسية المصرية	429	468	33
تأشيرات	327	302	24
اقامات	1572	998	50
طلاب	351	288	28
مرضى	2841	2883	199
زيارات	4271	4662	178
أجانب	108	107	0
المجموع	9899	9708	512